

التطورات والآفاق

الاقتصادية

١- بمنأى عن آثار التدهور الاقتصادي المستمر منذ فرض القيود في أعقاب اندلاع الانتفاضة الثانية، فإن الاقتصاد الفلسطيني يواجه احتمالات أكثر خطورة - ألا وهو حدوث تغيير جذري في تركيبته، مع استمرار اعتماد الناتج المحلي الإجمالي على الإنفاق الحكومي ومساعدات الدول المانحة، الأمر الذي يحد من الموارد المتوفرة للاستثمار ويؤدي بالتالي إلى إضعاف القاعدة الإنتاجية اللازمة لتحقيق اقتصاد يتمتع بالاكتمال الذاتي. وما يزيد من تفاقم المشكلة هو تزايد حجم القوى العاملة وتراجع القطاع الخاص مما يفرض المزيد من الضغط على القطاع العام ليصبح البديل الأساسي لفرص العمل.^١

٢- أثناء الأزمة المالية في عام ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، اعتمد الاقتصاد الفلسطيني على الاقتراضات والحوالات المالية والمساعدات المتزايدة خارج القنوات المعتادة للسلطة الفلسطينية وذلك لدعم الاستهلاك في كل من القطاعين العام والخاص، ولكن، وفي الوقت ذاته، طرأ تدهور على حجم الاستثمار. وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، انخفض الاستهلاك المحلي بنسبة ٠,٦٪ فقط بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦. ولكن الاستثمار تدهور إلى مستويات متدنية بشكل خطير. فقد تجمدت استثمارات القطاع العام في العام المنصرم حيث استُخدمت كل الأموال الحكومية تقريباً لدفع الرواتب وتغطية التكاليف التشغيلية. ويُقدَّر صندوق النقد الدولي أن استثمارات القطاع الخاص انخفضت بنسبة تزيد على ١٥٪ بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، وليس هناك ثمة دليل على أنها ارتفعت بشكل أو بآخر في عام ٢٠٠٧. ولا يزال إجمالي تكوين رأس المال الذي ساهم به القطاع الخاص أقل من ١٦٪ في عام ٢٠٠٧.^٢

٣- لقد حد تشكيل حكومة وصاية في منتصف عام ٢٠٠٧ واستئناف إرسال المعونات من آثار وقف المعونات في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، ولكن بشكل جزئي فقط. لقد كانت قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في النصف الأول من عام ٢٠٠٧ سلبية ولكنه ما لبث أن تعافى في الضفة الغربية في النصف الثاني من العام نفسه. ونظراً لحقيقة الوضع في غزة، قُدِّر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ٢٠٠٧ بحوالي صفر/٢٪، والذي يشير، إذا ما أخذنا النمو السكاني المتزايد بالاعتبار، إلى تدهور الدخل للفرد الواحد؛ ويُقدَّر بأن إجمالي الدخل للفرد الواحد قد انخفض بنسبة ٤٠٪ تقريباً بالمقارنة مع الحد الأعلى الذي وصل إليه في عام ١٩٩٩. ولا يمكن المبالغة في تقدير الآثار الناجمة عن الإغلاقات والقيود المفروضة على الحركة. وفي الفترة ما بين ١٩٩٥ و٢٠٠٠، شهد الاقتصاد الفلسطيني نمواً بمعدل ٦٪ في السنة الواحدة. ولو أن هذا النمط استمر إلى ما بعد عام ٢٠٠٠، وهو العام الذي تم فيه تشديد هذه القيود، لكانت قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد تضاعفت مقارنة بقيمته الحالية لتصل إلى ٨ مليار دولار أمريكي.^٣

٤- إضافة إلى ذلك، لم يطرأ تغيير يُذكر بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية، على الرغم من استئناف المعونات. وقُدِّرَت نسبة البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة بحوالي ٢٣٪ في عام ٢٠٠٧، بينما كانت تُقدَّر بنسبة ١٠٪ فقط قبل اندلاع الانتفاضة في عام ٢٠٠٠. فقد وصلت نسبة البطالة على أعلى مستوياتها في غزة، حيث بلغت ٣٣٪ تقريباً من القوى العاملة النشطة. ومن المرجح أن ترتفع إلى أعلى من ذلك حيث أن تسريح العمال من القطاع الصناعي قد يصبح وضعاً دائماً. وقد بلغ معدل البطالة في الضفة الغربية ١٩٪ تقريباً. وقد طرأت زيادة ثابتة على نسبة السكان الذي

١ إقتطاف من تقرير المراقبة الاقتصادية للجنة الارتباط الخاصة آيار/مايو ٢٠٠٨ بعنوان "تنفيذ خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية".

٢ تقرير سلطة النقد الدولية للجنة الارتباط الخاصة، آيار/مايو ٢٠٠٨.

٣ تقرير سلطة النقد الدولية للجنة الارتباط الخاصة، آيار/مايو ٢٠٠٨. تشير التوقعات الفصلية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن إجمالي النمو قد يكون أعلى بقليل. ولكن، إذا ما أخذنا معدلات النمو السكاني بعين الاعتبار، فإن ذلك سيؤدي إلى النتيجة ذاتها بالنسبة لمعدلات النمو المتدنية والسلبية للفرد الواحد.

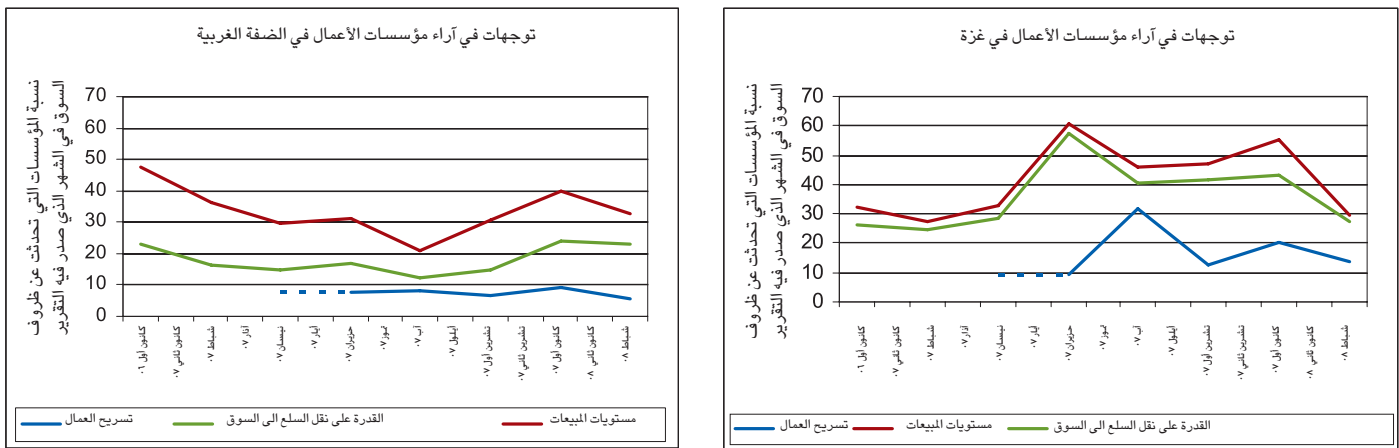
٤ لدى إصدار هذا التقرير، لم تتوفر قيمة منفصلة خاصة بكل من الضفة الغربية وقطاع غزة للنمو الناتج المحلي الإجمالي الذي يساوي صفر. ونظراً للانهياب الاقتصادي الذي يشهده القطاع منذ عام ٢٠٠٧، فمن الواضح أن الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية كان إيجابياً. ولكن، علماً بأن عدد السكان في الضفة الغربية يساوي ضعف عدد سكان قطاع غزة، يمكننا القول بأن النمو المتواضع في الناتج المحلي الإجمالي في الضفة لم يكن كافياً ليعادل التدهور الحاد في الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة.

٥ دراسات القوى العاملة التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

يعيشون في فقر مدقع في قطاع غزة ٦٥ حيث ارتفعت نسبتهم من ٢١,٦٪ في عام ١٩٩٨ إلى ٣٥٪ تقريباً في عام ٢٠٠٦. ومع استمرار التدهور الاقتصادي في عام ٢٠٠٧ وتشديد الحصار على غزة، فمن المرجح أن يرتفع المعدل الحالي للفقر المدقع إلى أعلى من المستويات التي كان عليها في عام ٢٠٠٦. وتعكس مستويات الفقر هذه حجم الاستهلاك الحقيقي. وإذا ما استثنينا الحوالات والمعونات الغذائية واعتبرنا أن الفقر يعتمد فقط على الدخل العائلي، سترتفع نسبة الفقر في غزة إلى ٦٧٪ تقريباً. وتعتبر الزيادة في نسبة الفقر في الضفة الغربية أقل نسبياً، ولكنها تعد ذات دلالة في الوقت ذاته.

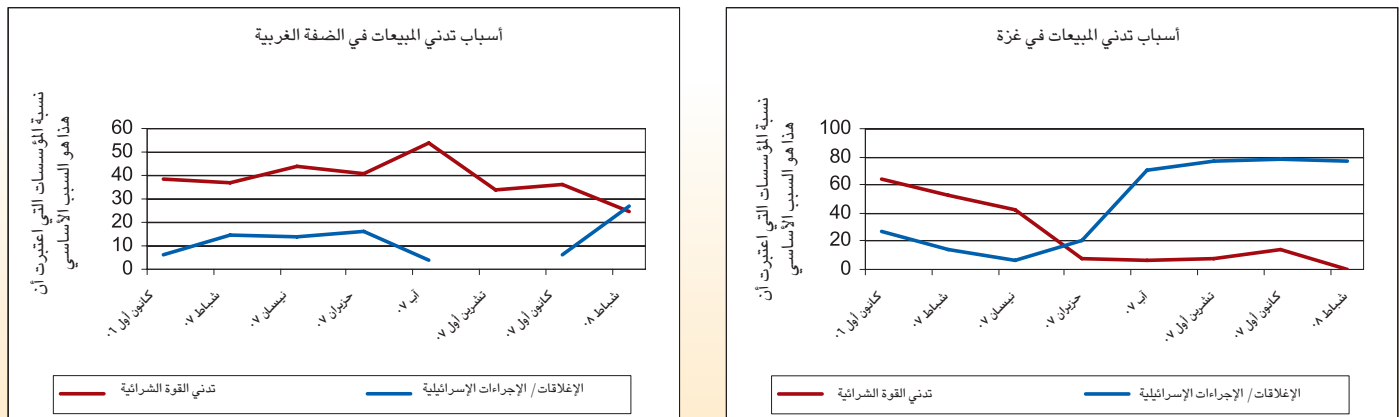
٥- وبشكل عام، لا تزال شريحة كبيرة من القطاع الخاص في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة تتحدث عن ظروف عمل متدهورة. ففي غزة، ارتفع عدد المنشآت التي تحدثت عن ظروف عمل متدهورة من حيث المبيعات والقدرة على نقل السلع إلى الأسواق وحالات التسريح من العمل بشكل كبيرة في الفترة ما بين حزيران/ يونيو ٢٠٠٧-آب/ أغسطس ٢٠٠٧ عندما بدأ الإغلاق شبه الكامل لقطاع غزة. وفي الضفة الغربية، ارتفعت نسبة المنشآت التي تحدثت عن ظروف عمل متدهورة في الربع الأخير من عام ٢٠٠٧ حيث ذكرت ٢٤٪ من هذه المنشآت تزايد صعوبات نقل السلع، بينما تحدثت ٤٠٪ منها عن تدهور المبيعات و ٩٪ عن حالات تسريح العمال في كانون الأول/ديسمبر (انظر الشكل ١).

الشكل (١): آراء مؤسسات القطاع الخاص



٦- يبقى القطاع الخاص مقيداً وخاضعاً لضغوطات القيود المفروضة على الحركة والعبور وكذلك انخفاض نسبة الاستهلاك نتيجة ضعف القوة الشرائية. ففي الضفة الغربية، يرى أصحاب المنشآت أن تدني المبيعات يُعزى بشكل متساوٍ إلى تدني القوة الشرائية نتيجة الوضع الاقتصادي المتدهور من جهة والحصار والقيود والإجراءات العسكرية الإسرائيلية من جهة أخرى (٢٥٪ من الخاضعين للدراسة). ولن يكون من المستغرب أن تعزو الغالبية العظمى من أصحاب المنشآت في قطاع غزة تدني المبيعات إلى الحصار الإسرائيلي بشكل رئيسي، بعد أن كان أصحاب المؤسسات الذين استجابوا على هذا النحو يشكلون ١٤٪ فقط في العام الماضي حيث أعطت نسبة مماثلة من أصحاب المنشآت في الضفة الغربية الاستجابة ذاتها (انظر الشكل ٢).

الشكل (٢): آراء مؤسسات القطاع الخاص حول تدني المبيعات



٦ والتي تم تحديدها بمستوى ١٨٢٧ شيقل جديد، وهي موازنة تكفي فقط لسد حاجات عائلة مكونة من ستة أشخاص من الطعام والملابس والسكن. ٧ استطلاع حول آراء أصحاب/مدراء المؤسسات الصناعية حول الوضع الاقتصادي، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، لأشهر معينة في الفترة ما بين ٢٠٠٦-٢٠٠٨. استناداً إلى الاستطلاع آخر شمل ما بين ٣٥٠-٥٠٠ مؤسسة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٧- تقدّر موازنة الحكومة لعام ٢٠٠٨، والتي تم إقرارها في آذار/مارس، إجمالي الإنفاق بما يُعادل ٣,٣٣٨ مليار دولار ووجود فجوة مالية بما يزيد على ٢ مليار دولار، والتي ينبغي تغطيتها من خلال المعونات الخارجية. وقد اتضح ذلك من خلال إجراء مقارنة دقيقة مع موازنات الفائض التي هيمنت في عام ١٩٩٩ عندما كان الاقتصاد يشهد نمواً. وقد أعلنت السلطة الفلسطينية عن خطة إصلاح وتنمية فلسطينية لزيادة نسبة الإيرادات وتخفيض النفقات وإجراء إصلاحات في القطاعات وذلك لتعزيز الفاعلية. ولكن وحتى بعد اتخاذ هذه الإجراءات وعلى فرض حدوث نمو اقتصادي، فإن الفجوة المالية للنفقات المتكررة وحدها تُقدّر بحوالي ١,٦٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٨.

٨- إن الوضع الاقتصادي الحالي هو نتيجة الحاجة إلى إصلاحات جذية في السلطة الفلسطينية، والتي يرافقها معالجة فورية للقيود المفروضة على الحركة والعبور والمرتبطة بالخطوات الأمنية الإسرائيلية، والنمو الاستيطاني الذي قسّم الاقتصاد إلى كانتونات معزولة عن بعضها البعض. ففي الوقت الذي شرعت فيه السلطة الفلسطينية بتنفيذ إصلاحات اقتصادية، على الرغم من بطء سير العمل، إلا أن التقدم الناتج كان بسيطاً بالنسبة لتخفيف القيود على الحركة والعبور. وفي الضفة الغربية، ارتفع عدد نقاط التفتيش من ٣٧٦ في آب/أغسطس ٢٠٠٥ إلى أكثر من ٦٠٠ في النصف الأول من عام ٢٠٠٨. ويوجد حالياً ١٤٩ مستوطنة في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، و ١١٠ موقعا عسكريا، وتعتبر الحكومة الإسرائيلية الكثير من هذه المواقع غير قانونية. ومنذ معاهدات أوسلو في عام ١٩٩٣، ارتفع عدد المستوطنين ٦٣٪ إلى ٤٥٠٠٠٠ تقريبا. وقد صودر ما يعادل ٣٨٪ من أراضي الضفة الغربية لبناء المستوطنات والمواقع العسكرية والمناطق العسكرية المغلقة وحدود البلديات والمناطق الخاضعة لسيطرة المستوطنات. ويمنع عبور الفلسطينيين الذي لا يحملون تصاريح خاصة إلى المناطق الزراعية في منطقة غور الأردن، كما يمنع وصول المنتجين إلى أسواق القدس الشرقية. وقد أنشأت الحكومة الإسرائيلية خمسة معابر لنقل السلع التجارية بين إسرائيل والضفة الغربية. وتستخدم المعابر نظام نقل متعاقب يشبه النظام القائم في أحد المعابر في غزة، إلا أنه من غير المرجح أن يستوعب هذا النظام الحجم المتوقع من الحركة المتدفقة. حيث أن أكثر من ٩٥٪ من التجارة الفلسطينية تتم مع أو من خلال إسرائيل.

آخر التطورات في قطاع غزة

٩- لقد دمرت سياسة الإغلاق المستمر في غزة منذ أحداث ١٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٧ ما تبقى من قوام القطاع الخاص، حيث أصبح امكانية إعاش هذا القطاع من جديد يزداد صعوبة.٨. فكما ذكر سابقاً، ارتفعت نسبة سكان غزة الذين يعيشون في فقر مدقع إلى حوالي ٣٥٪ في عام ٢٠٠٦، ومن المتوقع أن يرتفع إلى أعلى من ذلك في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. وإذا ما تم استثناء الحوالات والمعونات الغذائية، سترتفع نسبة الفقر هذه إلى ما يقارب ٦٧٪.

١٠- تمثل نسبة العمالة التي يوفرها القطاع الخاص في غزة أكثر من ٥٣٪، ما يعادل أكثر من ١٠٠٠٠٠ وظيفة. ولا تتوفر حالياً أية بيانات حول الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة، ولكن قطاع غزة ساهم في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ١,٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٣ (٤٤٪)، ويُعد القطاع الخاص المساهم الرئيسي في هذا. وتتجه معظم مصانع غزة نحو التصدير وقد أبرمت عقود شراء وعروض مع الشركات الإسرائيلية وشركات أخرى. وتعتمد الجهات المصنعة في غزة في مدخلاتها بشكل أساسي تقريباً على الواردات، وحتى وقت قريب تم تصدير حوالي ٧٦٪ من الأثاث و ٩٠٪ من الملابس و ٢٠٪ من منتجاتها الغذائية إلى إسرائيل وتم تصدير بعض هذه المنتجات إلى الضفة الغربية.

١١- بحسب اتحادات الأعمال في غزة، أدت القيود المفروضة حالياً إلى تجميد ٩٦٪ من الأعمال الصناعية في غزة. ويشمل ذلك عمليات التصنيع والزراعة والخدمات الموجهة نحو التصدير (انظر الجدول ١). ولم يتسنى الوصول لا إلى المدخلات من أجل الإنتاج ولا إلى أي سوق للصادرات، الأمر الذي حوّل غزة إلى اقتصاد استهلاكي مدعوم بشكل أساسي بواسطة رواتب القطاع العام والمعونات الإنسانية. وخلال عام ٢٠٠٧، خسر قطاعي الأثاث والملابس مبيعات صادرات محتملة تُقدّر بحوالي ١٧ مليون دولار و ٢٤ مليون دولار على التوالي. وفي حزيران/يونيو ٢٠٠٧، عمل حوالي ٦٥٠٠ شخص في قطاع الأثاث و ٢٥٠٠٠ شخص في قطاع الملابس. واعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، انخفضت هذه الأعداد إلى ٧٥ وصفر، على التوالي. وبحسب اتحاد المتعاقدين الفلسطينيين، انخفض عدد شركات البناء من ١٢٠ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ إلى صفر تقريباً في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وقد تم تجميد كل مشاريع البناء والتنمية، بما في ذلك المشاريع الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين والتي تُقدّر قيمتها بأكثر من ١١٦ مليون دولار وذلك بسبب نقص مواد البناء. ونتيجة للإغلاق المفروض على قطاع غزة منذ حزيران/يونيو ٢٠٠٧، قُدرت قيمة مشاريع البناء التي تم تجميدها بحوالي ٢٤٠ مليون دولار وتم تسريح ٤٢٠٠٠ عاملاً.١٠. وقد أدى شح مواد البناء إلى ارتفاع ملحوظ في تكلفة مواد البناء ١١.

٨ في ردها على هذه العبارة، ذكرت السلطات الإسرائيلية أهمية التركيز على الأسباب التي تكمن وراء سياسة الإغلاق الحالية، والتي تشمل سيطرة مسلحي حماس على قطاع غزة والهجمات المستمرة على المدنيين الإسرائيليين. وبحسب منسّق شؤون المناطق المحتلة الإسرائيلي، تم إطلاق حوالي ٣٥٠٠ صاروخاً يدوية الصنع من قطاع غزة على إسرائيل. وفي شهر آذار/مارس وحده، تم إطلاق ما يقارب ١١٠ صاروخاً على إسرائيل.

٩ الربع الأخير من عام ٢٠٠٧، وفقاً للبيان الصحفي الذي أصدره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آذار/مارس ٢٠٠٨.

١٠ وفقاً لجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، انخفضت العمالة في قطاع البناء بنسبة ٧٨٪ في الفترة ما بين الربع الثاني والأخير من عام ٢٠٠٨.

١١ بحسب نقابات الأعمال في غزة، أدى الحصار المفروض على القطاع إلى خسائر متراكمة تُقدّر بقيمة ٥٠٠ مليون دولار. إضافة إلى ذلك، تدهور قطاع الصيرفة بنسبة ٦٠٪.

الجدول (١): التدهور الاقتصادي في قطاع غزة^{١٢}

آذار ٢٠٠٨	شباط ٢٠٠٨	كانون ثاني ٢٠٠٨	كانون أول ٢٠٠٧	تموز ٢٠٠٧	حزيران ٢٠٠٥	
١٣٠	١٥٠	١٥٠	١٩٥	٧٨٠	٣٩٠٠	المؤسسات العاملة
١٣٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٧٥٠	٤٢٠٠	٣٥٠٠٠	العمال العاملين

ملاحظة: تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني انخفاضاً أقل حدة في العمالة الصناعية، من ١٧٠٠٠ في الربع الثاني من عام ٢٠٠٧ (نيسان-حزيران) إلى ١١٠٠٠ في الربع الثالث من عام ٢٠٠٧ (تشرين ثاني-كانون أول)، ما يمثل انخفاضاً بنسبة ٣٣٪. يستخدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني معايير منظمة العمل الدولية لتحديد العمالة.

١٢- لقد تأثر قطاع الصادرات الزراعية تحديداً، والذي يضم أكثر من ٤٠٠٠٠ عامل، فهو يعتمد بشكل كلي على سوق الصادرات وعلى واردات الأسمدة والمبيدات الحشرية ومواد التغليف والمدخلات الأخرى. ولتوضيح ذلك، فقد تمكن مزارعي القرنفل في غزة، وذلك نتيجة إغلاق المعابر، من تصدير ١٠ مليون زهرة فقط من أصل أكثر من ٤٥ مليون زهرة منتجة مما أدى إلى خسارة تُقدَّر بقيمة ٦,٥ مليون دولار، ولذلك فقد لجئوا إلى بيع الزهور كعلف للحيوانات. وجزير بالذكر أن القرنفل والفراولة تُعد من أكبر المحاصيل الزراعية التي يصدرها قطاع غزة. وقد تولد محاصيل القرنفل والفراولة ما يقارب ٢٠ مليون دولار من الدخل (١٠ مليون دولار لكل منهما). وتُقدَّر الخسارة الناتجة عن مبيعات الفراولة خلال الموسم ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بحوالي ٧ مليون دولار^{١٣}.

١٣- وقد أثر تدني واردات الوقود إلى غزة على أنشطة القطاع الخاص ومشاريع الجهات المانحة. لقد بدأت السياسة الإسرائيلية المتمثلة في تخفيض إمدادات الوقود كرد على الهجمات المستمرة على إسرائيل في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. وفي الفترة ما بين كانون ثاني وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وقد تم استيراد حوالي ١٨ مليون لتر من الوقود في الشهر الواحد. وقد انخفضت هذه الكمية بحوالي ٢٥٪ في تشرين الثاني ٢٠٠٧، و١٤٪ في كانون الأول و٢٠٪ في كانون الثاني ٢٠٠٧ و٢٨٪ في شباط و٢٥٪ في آذار. وفي شباط ٢٠٠٨، انخفضت نسبة الديزل بحوالي ٦٧٪ وانخفضت نسبة البنزين بحوالي ٨٠٪/١٤.

١٢ البيانات الأصلية مأخوذة من الاتحادات الصناعية في غزة والتي تم إبلاغها لمركز التجارة الفلسطيني (بالتريد) والمقابلات الأخيرة التي أجراها البنك الدولي مع الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية.

١٣ بحسب تقارير الاتحادات الزراعية في غزة وبالتريد. وقد ذكر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بيانات مختلفة.

١٤ بالتريد، مراقبة الحركة على المعابر في غزة، التقرير نصف السنوي (تشرين الثاني ٢٠٠٧-آذار ٢٠٠٨) نيسان، ٢٠٠٨